

وضع خطوات لتفعيل مؤسسات الزكاة المعاصرة ودوره في القضاء على الفقر والبطالة بالتطبيق على صندوق زكاة محافظة نينوى

الباحث الأول : د. هشام عمر حمودي
he_omr@yahoo.com
رئيس قسم المحاسبة /كلية الحدباء الجامعة

الباحث الثاني : أ. عبدالله حسين صالح
abdula_535@yahoo.com
علوم القرآن – منظمات المجتمع المدني

الباحث الثالث : أ. شامل عبد الجبار حميد
hadede_74@yahoo.com
دبلوم محاسبة - منظمات المجتمع المدني

الملخص

تعاني كثير من الدول الإسلامية من ارتفاع حدة الفقر لديها وانتشار تداعيات الفقر في تلك الدول من بطالة وفساد وتفاوت في توزيع الدخل وعندما يصاحب هذه الأمور ارتفاع عام بالأسعار كالتضخم فإن ذلك يزيد من حدة الفقر فضلاً عن ان بعض تلك الدول تعاني من الاحتلال وما صاحبه من تدهور امني داخلي زاد كذلك من حدة الفقر وهذه الأمور المجتمعة جعلت كثير من المسلمين على وتحت عتبة الفقر فالمسلم عندما يكون وضعه الاقتصادي كفافاً فإن أي أزمة أو صدمة تجعله يدخل عتبة الفقر وهذا ما جعل نسبة الفقراء تزداد يوماً لكثر الأزمات والصدمات التي تعاني منها الدول الإسلامية وجميعها تعزو لأسباب إما داخلية أو خارجية وحتى الكوارث الطبيعية لها دور في زيادة حدة الفقر.

القائمين على تلك الدول الإسلامية وضعوا معالجات لتخفيض نسبة الفقر ولكن هذه المعالجات لم تحقق تخفيض حقيقي لتلك النسبة بل العكس ازدادت نسبة الفقراء لان الأصل في وضع المعالجات هو الموافقة مع الشريعة الإسلامية الغراء وليس الموافقة مع المعالجات التي استنسخت من الغرب فالذي يصلح لغير الأمة الإسلامية لا يصلح لها ولقد أكد ذلك سيدنا الفاروق (رضي الله عنه) حينما قال " إن الله أعزكم بالإسلام، فمهما طلبتم العز في غيره أنلكم" فالعزة تكون بإتباع الشريعة الإسلامية ولا عزة بإتباع أي منهج آخر ومن هنا حاولت بعض الدول الإسلامية الرجوع الى المعالجة الشرعية من خلال مؤسسات الزكاة التي ظهرت بتفويض من ولي الامر لتقوم بجمع الزكاة وتوزيعها على مستحقيها.

وتعاني محافظة نينوى في العراق من زيادة حدة الفقر نتيجة عوامل عديدة من أبرزها انتشار البطالة والقائمين على أعمال المحافظة لديهم الفرصة لتحقيق شرع الله (Y) من خلال تفعيل مؤسسة الزكاة في المحافظة إذ تم تأسيس تلك المؤسسة منذ أكثر من 25 سنة إلا أن دور المؤسسة في المحافظة يكاد يكون منعدم مما جعل الباحثين يضعون خطوات عديدة للنهوض بتلك المؤسسة.
الكلمات المفتاحية: الفقر، البطالة، مؤسسة الزكاة، صندوق زكاة محافظة نينوى.

Steps of Activate The Mode of Contemporary Al-Zakat Institutions and Its Role in The Eradication of Poverty and Unemployment Applied to The Zakat Fund of Nineveh Province

Husham Omar Hammoodi
The Head of Accounting Department
Alhadba University College

Abdullah H. Salih
Science Koran - Civil Society
Organizations

Shamil Abduljabbar Hameed
Diploma in Accounting-Civil Society Organizations

ABSTRACT

Many Islamic countries suffer from high poverty and spread repercussions of poverty from corruption and unemployment in the distribution of income inequality and when all of these associated with rise in prices, such as inflation, it also increases the severity of poverty.

As well some of these countries suffer from the problem of the deterioration of security and this also increases poverty and these things have made many of the Muslims under the poverty when the Muslim have critical economic situation so any crisis or shock make him enters the threshold of poverty and this made the proportion of poor people increases daily because frequent crises and trauma which are suffered by all Islamic countries and because internal or external causes, even natural disasters also have a role in increasing poverty

The decision maker of Islamic countries put processors to reduce poverty, but these treatments did not achieve real reduction of the ratio on the contrary increased the proportion of poor because originally in the development of processors is the approval of Islamic law not agree with processors that are reproduced from the west nation who is fit for non-Islamic nation does not fit to the Islamic, and Al-Farouq had ensure when he said "The God consolidate you by the Islam, whatever you asked consolidation from other to degrade" the consolidation achieved by the Islamic Sharia not follow any other approach, here, some of Islamic countries tried to return to al-sharia processes through Al-zakat institutions by authorized from the ruler to collect zakat and distribute to its deserve.

Nineveh province in Iraq suffer from increase poverty as a result several factors, most important one is widespread of unemployment and those who work the province have the opportunity to achieve the shara of God through the activation of Al- Zakat institution ,the province has been established that institution for more than 25 years, but the role of this institution is almost non-existent, this encourage the researchers put several steps for the advancement of that institution.

Keywords: Poverty, unemployment, Al-Zakat institution, Zakat Fund of Nineveh province.

المقدمة

لقد اهتمت الشريعة الإسلامية الغراء بالزكاة وعدّها المولى (Y) الفريضة الثانية بعد الصلاة وجاءت مقرّونا بها في مواطن عديدة في كتابه الكريم وأوضح المصطفى (p) بأنها الركن الثالث في الإسلام وقائل مانعها الصديق (r) وهكذا توالى الصحابة والتابعين بحفظها حتى خلف من بعدهم خلف أضعوا واستبدلوها فكانت العقوبة بتقشي الفقر وانتشار الفساد وارتفاع معدلات البطالة وهكذا لباقي المؤثرات التي تزيد من حدة الفقر.

بعض الدول الإسلامية أرادت العودة إلى الشريعة الإسلامية من خلال تأسيس مؤسسات للزكاة بتقويض من ولي الأمر تقوم بجباية الزكاة من الخاضعين لها وتقريبها على مستحقيها ولكن هذه المؤسسات كذلك لم تحقق ما حققه السلف الصالح وذلك لأسباب عديدة من أهمها غياب الجدية في التطبيق من قبل القائمين وكذلك غياب العمل الجماعي وغيرها من الأسباب .

خلفية عنوان الورقة العلمية

تعاني مؤسسات الزكاة في الدول الإسلامية بصورة عامة وفي محافظة نينوى بصورة خاصة من دورها المهمش وغير المفعّل مع أهمية تفعيلها لتتامي الفقر والبطالة والتي انتشرت في تلك الدول وهذا التفعيل يجب أن يحاط بخطوات لكي يكون عمل تلك المؤسسات مثمرا في تخفيض ومن ثم القضاء على الفقر والبطالة وهذا ما أردت الورقة العلمية توضيحها .

أغراض الورقة العلمية

إن الغرض من كتابة هذه الورقة العلمية هو في وضع خطوات صحيحة تفعل مؤسسة الزكاة وهذه الخطوات تقع على عاتق الجميع فالقائمين على أمر المحافظة ككل عليهم واجبات يجب إن يقوموا بها وكذلك القائمين على أعمال مؤسسة الزكاة عليهم واجبات يجب أن يقوموا وأخيرا فإن المجتمع المحيط بمؤسسة الزكاة عليه كذلك واجبات يجب أن يقوم بها لكي يتحقق لنا ما تحقق للسلف الصالح ونقضي على الفقر والبطالة وغيرها من الأمراض.

أهمية الورقة العلمية

تكمن أهمية الورقة العلمية بان موضوع الفقر والبطالة أصبح من الموضوعات التي تشغل فكر الجميع وعند وضع المعالجات التي تحاول تخفيض أو القضاء عليهم يجب أن لا تخرج من المعالجات التي وضعتها الشريعة الإسلامية الغراء.

المنهجية المستخدمة في الورقة العلمية :

تم الاعتماد في الورقة العلمية على المنهج الوصفي وذلك من خلال الاستعانة بالاطاريح والرسائل الجامعية والدوريات والكتب ذات الصلة بموضوع البحث والانترنت وتم الاعتماد كذلك على منهج دراسة الحالة إذ اعتمد الباحثون فيه على تحليل المضمون من خلال دراسة حالة صندوق الزكاة والصدقات في محافظة نينوى وعليه سيتم تناول هذه الورقة العلمية من خلال المحاور التالية :

المحور الأول: مؤسسة الزكاة في محافظة نينوى

عند وضع تقسيم لمؤسسات الزكاة المعاصرة والمنتشرة في كثير من الدول الإسلامية فإنها تنحصر في نوعين هما مؤسسات زكاة إلزامية ومؤسسات زكاة طوعية أي بعبارة أخرى مؤسسات ألزمت الخاضعين بدفع الزكاة بان يقوموا بدفع الزكاة لها بقوة القانون ومؤسسات لم تلزم الخاضعين بدفع الزكاة بان يقوموا بدفع الزكاة لها بقوة القانون وإنما يأتون طواعا للدفع إلى هذه المؤسسات وتعد مؤسسة الزكاة في محافظة نينوى من المؤسسات الطوعية والتي تأسست في ثمانينيات القرن الماضي ولغرض تسليط الضوء على هذا المحور فقد تناولنا الآتي:

أولاً: ماهية مؤسسات الزكاة والأهداف المرجو تحقيقها من قبل المؤسسة وأنواعها

إن وجود مؤسسات الزكاة في العالم الإسلامي اليوم يعد خطوة مهمة لتطبيق الاقتصاد الإسلامي والعودة بنا إلى المنهج الشرعي الذي ارتضاه لنا ربنا (Y) ولقد مر على هذه الأمة عهد من الإشراق أفضى إلى عز لا مثيل له , وأن الرجوع إلى ذلك العز يستلزم انتهاج الطريق نفسه, لذا فإن إنشاء مؤسسات الزكاة في الوقت الحاضر وتفعيلها تستلزمه ضرورات دينية واجتماعية واقتصادية وما عليه

الأمة الإسلامية هو خير دليل على ذلك فالأمة بعيدة دينياً وملتفكة اجتماعياً ومتخلفة اقتصادياً. وتتولى مؤسسة الزكاة مهمة جمع الزكاة من المكلفين بأدائها وتوزيعها على مصارفها الثمانية التي حددها الله (Y) (عبد، 2012). وتعرف مؤسسات الزكاة بأنها " هيئة عامة مستقلة مهمتها جمع وتوزيع الزكاة وتوعية الناس بأهمية الزكاة والصدقات تعزيزاً للتكافل الاجتماعي بين الناس " (حميش، 2008).

أما الأهداف المرجو تحقيقها من جراء وجود مؤسسات الزكاة كثيرة منها دينية واجتماعية وسياسية واقتصادية ولتحقيق مراد الورقة العلمية سيكون التركيز على دور هذه المؤسسات في تحقيق الأهداف الاقتصادية إذ تحقق مؤسسات الزكاة من خلال إعادة توزيع الدخل بصورة حقيقية من خلال سحب جزء من المال بيد الغني ليحول إلى يد الفقير فإنها بذلك ستساعد على إيجاد قوة شرائية للفقراء وهذا بالطبع ينعكس على الغني كذلك فالزيادة على طلب السلع والخدمات الضرورية سيؤدي إلى زيادة إنتاج هذه الضروريات وهي في الغالب يتم إنتاجها بواسطة وحدات اقتصادية مملوكة للأغنياء وهذا بدوره يزيد من حركة العمل ويخفض البطالة ويعيد بصورة عادلة التقارب بين الدخل (السلطان، 1986) وكذلك تحقق معنى الاستثمار بدل الكنز لان المال سيبقى يخضع للزكاة طالما متجاوز النصاب وهذا سيدفع صاحبه إلى دفعه للاستثمار.

أما أنواع مؤسسات الزكاة المعاصرة فهي تقع بين نوعين فقط وهما كالاتي: (سلامة، 2001)

- 1- مؤسسات الزكاة الطوعية: هي مؤسسة زكاة رسمية يدفع إليها المسلمون زكاتهم بشكل تطوعي
 - 2- مؤسسات الزكاة الإلزامية: هي مؤسسة زكاة رسمية يدفع إليها المسلمون زكاتهم بشكل إلزامي ويزداد جهد الدولة هنا عن النوع الأول في فرض الزكاة وتحصيلها وتوزيعها.
- وقد تظهر تسميات أخرى في الدول الإسلامية منها صندوق أو بيت أو لجنة أو مصلحة أو دائرة وغيرها من التسميات إلا أنها لا تخرج من التصنيف أعلاه إما طوعي أو إلزامي.

ثانياً: ماهية مؤسسة الزكاة في محافظة نينوى (النشأة والأهداف والآثار)

يعد صندوق زكاة محافظة نينوى من المؤسسات الطوعية التي تقوم بجمع الزكاة وتوزيعها على مستحقيها والتي تأسس عام 1987 ويعتبر صندوق فرعي بالنسبة لصندوق زكاة العراق وفي نفس الوقت يعتبر صندوق رئيس بالنسبة لصناديق الاقضية والنواحي التابعة لمحافظة نينوى وتكون إدارته مرتبطة بوزارة الأوقاف والشؤون الدينية ويهدف إلى استلام مبالغ الزكاة من الراغبين طوعاً وتنظيم توزيعها على مستحقيها من الفقراء والمعوزين والعاجزين والأرامل والأيتام والى الأعمال الخيرية وفق الأوجه الشرعية المقررة لها. ثم في عام 1999 صدر تعديل على هذا الصندوق بإضافة كلمة والصدقات لتكون التسمية الجديدة صندوق زكاة وصدقات محافظة نينوى لتحقيق هدف زيادة موارد صندوق الزكاة من الصدقات التي يوجد بها المتصدقون لتوزيعها على المستحقين من الفقراء والمعوزين (<http://www.iraq-ild.org/About.aspx>).

والآن بعد مرور أكثر من ربع قرن على التأسيس لا يرى أثر ملموس لهذه المؤسسة في محافظة نينوى مع العلم كان هناك نشاطات ولكن ما يجبي لا يغطي 2% من الاحتياجات وظهرت مؤشرات عديدة توحى بضرورة تفعيل هذه المؤسسة وخصوصاً بعد عام 2003 إذ أن من نتائج الاحتلال انه خلف الكثير من الأيتام والأرامل والمعاقين والمهجرين ودخلت كثيراً من الأسر عبثة الفقر إما بسبب البطالة المنتشرة أو بسبب ارتفاع أسعار الحاجات الضرورية أو بسبب غياب رب الأسرة لوفاته أو لاعتقاله من قبل المحتل.

المحور الثاني: حجم الفقر والبطالة في محافظة نينوى

قبل الولوج في معرفة حجم الفقر والبطالة في محافظة نينوى فان هناك مجموعة من المظاهر التي إذا رايتها في مدينة ما حكمت على تلك المدينة أنها فقيرة وأن حجم الفقر لديها مرتفع ومن تلك المظاهر ما يلي: (بولحية، 2005)

- 1- تنامي ظاهرة التسول واتساع نطاقها.
- 2- انتشار بعض الأمراض لعدم مقدرة الفقراء على دفع تكاليف العلاج.
- 3- ازدياد الانحرافات الاجتماعية وتوسع نطاقها مثل تنامي السرقة وتعاطي المخدرات وتقشي البغاء.
- 4- ازدياد معدل الأمية والانقطاع عن الدراسة.
- 5- انتشار الأحياء القصديرية ويقصد بها المساكن غير الصحية.
- 6- تقشي ظاهرة الفساد.
- 7- تفكك البنية الاجتماعية والأسرية وارتفاع معدلات الطلاق.
- 8- تنامي ظاهرة تشغيل الأطفال.
- 9- تقشي سوء التغذية.

وهذه المظاهر أعلاه تحققت بنسبة كبيرة جدا في محافظة نينوى وهذا يعني أن هذه المظاهر تدل على حقيقة يجب الاعتراف بها وهي ارتفاع حجم الفقر كما قال الأعرابي " البعرة تدل على البعير.. والأثر يدل على المسير " وهكذا الحال فالمظاهر تدل على ذلك ولغرض تسليط الضوء على هذا المحور فقد تناولنا الآتي:

أولاً: ماهية الفقر وحجمه في محافظة نينوى

يعرف الفقر بصورة عامة بأنه " ذلك المستوى من الدخل أو الإنفاق الذي لا يكون ملائماً لمقابلة الحاجات الأساسية للبقاء " يعني بعبارة أخرى " عدم قدرة الأفراد أو الأسر لامتلاك موارد كافية لإشباع حاجاتهم الأساسية " (محمد ونجم، 2008).

وبعد البعض أن الفقر حالة من الإقصاء والتهميش والمس بكرامة الإنسان وهناك أسباب لزيادة الفقر وهي كالاتي: (البياسري، 2008)

- 1- الأسباب الداخلية: يعد النظام السياسي والاقتصادي والتكوين الاجتماعي للسكان ونظام الحكم الذي لا يشعر فيه المواطن بالأمن والاستقرار حيث تنفرد مجموعة من السياسيين وتنتشر بالسلطة بطريقة غير مشروعة وتستحوذ على الثروة والمناصب وتوجه السياسات الاقتصادية لصالح تلك الطبقة المهيمنة هذه الأمور توسع دائرة الفقر.

- 2- الأسباب الخارجية: من أبرزها الاحتلال العسكري الأجنبية كما حصل في العراق وفلسطين والصومال حيث أدى الاحتلال إلى تهمة أعداد كبيرة من السكان وإقصاء أعداد أخرى وتدمير البنية التحتية وغيرها من الأمور التي توسع دائرة الفقر.

3- الكوارث الطبيعية: حيث تؤدي الزلازل والبراكين والفيضانات وغيرها إلى تدمير البنية التحتية والموارد الاقتصادية وتؤدي إلى زيادة التدهور البيئي وغيرها وهذا كذلك يؤدي إلى توسيع دائرة الفقر.

وفي محافظة نينوى فإن الأسباب أعلاه زادت من حدة الفقر فيها فالأسباب الداخلية يمكن أن تأخذ محاور عديدة ومنها الآتي:
أ- الفساد: هو نقيض الإصلاح وأنه يفيد الخروج عن الاعتدال، وأن المفسدة ضد المصلحة وقد ذكر الفساد في القرآن الكريم بآيات عديدة ومدلوله في ألفاظ القرآن الكريم مدلول شامل لجميع أنواع الفساد وصوره. وقد جعل الشرع الحنيف المعاصي، كل المعاصي، فساداً في الأرض، فكل المخالفات خروج عن جادة الصلاح، وانحراف عن الطريق المستقيم، سواء كانت هذه المخالفات في مجال السلوك أو مجال الجرائم الجنائية أو الحقوق المدنية أو الحقوق العامة وللفساد أنواع عديدة منها الآتي: (التراي، 2005)

● الفساد الاعتقادي: وهو فساد الاعتقاد الذي هو أساس كل فساد، فسعي الإنسان تبع لمعتقده؛ فإذا كان المعتقد فاسداً كان السعي فاسداً، وإذا كان المعتقد صحيحاً صالحاً صلح سعيه.
● الفساد الأمني والاجتماعي: الأمن أساس النعم، ومن فقد الأمن لا يشعر بسائر النعم يقول الرسول (ع): (مَنْ أَصْبَحَ مِنْكُمْ آمِنًا فِي سِرِّهِ مُعَافَى فِي جَسَدِهِ عِنْدَهُ قُوَّةٌ يَوْمَهُ فَكَأَنَّما جِيزَتْ لَهُ الدُّنْيَا) (سنن الترمذي، كتاب الزهد، برقم 2268، 4/ 574 السلسلة الصحيحة" (رقم/2318)). فقدم الأمن على الصحة والرزق.
● الفساد المالي: المال هو عصب الحياة، وقد عني الإسلام بتنظيم علاقات البشر المالية لقوله (Y) (وَأَحَلَّ اللَّهُ التَّبِيعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا) (البقرة 275). ويعد هذا النوع من أكثر الأنواع شيوعاً.

● الفساد الأخلاقي: نوع من أنواع الفساد الذي يكون فيه المسلم ناقص الأخلاق ومن صورته تقشي الزنا واللواط وغيرها.
● الفساد البيئي: وقد أولى الشرع الحنيف أمور البيئة كل العناية، فمن مبادئ الشرع عدم الإسراف في استهلاك كل شيء، فمثلاً نهى عن الإسراف في الماء، ولو كان ذلك في الطهارة، ولو كان المتوضي على ضفة نهر جار. وحمي الماء من التلوث، فنهى عن البول في الماء، وعن التبول في أماكن الناس ومواردهم، وإن الاعتداء على البيئة نوع من أنواع الفساد.

وفي العراق بصورة عامة ومحافظة نينوى بصورة خاصة هناك تقشي للأنواع أعلاه وخصوصاً الفساد المالي ومن أسباب الفساد المالي ما يأتي: (<http://www.alwaei.com/site/index.php?cid=434>)

● ضعف القيم الإيمانية وعدم الخشية من الله (Y).
● انتشار الأخلاق السيئة ومنها: الظلم، والكذب، والنفاق، والرياء، والأنانية، وعدم الولاء والانتماء للوطن، والجشع، والمادية، والانتهازية وما في حكم ذلك.

● انتشار الفساد السياسي ومنه الدكتاتورية وسلب الإرادة والطغيان والاحتكار السياسي والظلم والاستبداد.
● انتشار الفساد الاجتماعي، ومنه زيادة الفوارق بين الطبقات بسبب سوء توزيع الثروة والفاحشة والفسوق.

أما حجم الفساد في العراق فقد أوضحت دراسة حديثة في العراق (الياسري، 2013) انه وبحسب تقرير المنظمة العالمية للشفافية الدولية للمدة بين 2009-2011 وهذه المنظمة معنية بالكشف ومراقبة الفساد في العالم والمؤشر لديها يتكون من 10 درجات فالدولة التي تجمع 10 درجات تخلو من الفساد والدولة التي تحصل على العلامة صفر فإنها ستكون الأكثر فساداً، والعراق في عام 2011 قد جمع 1,8 نقطة ويحتل الترتيب (175) من أصل (182) دولة.

ب- الحرمان الغذائي: ولأن العراق من الدول التي يعتمد أفرادها على نظام البطاقة التموينية وتعد البطاقة التموينية صمام الأمان في الحفاظ على الأمن الغذائي للأسرة والمجتمع العراقي ككل، إذ انه في عام 1991 تم اعتماد نظام البطاقة التموينية لتأمين الحد الأدنى للعراقيين من الاحتياجات من المواد الاستهلاكية الرئيسية من خلال توزيع الطحين والرز والسكر والزيت والنباتية والبقوليات وحليب الكبار ومغذيات الصغار والشاي، فضلاً عن مواد غير غذائية بأسعار مدعومة وهي مستمرة لحد الآن، أن ما يقارب ثلاثة ارباع الشعب العراقي يعتمد على البطاقة التموينية والآن نظام البطاقة التموينية يعاني كذلك من اختلال في التوزيع مما قد يكون سبباً رئيساً في ارتفاع أسعار المواد الغذائية مما يعني بالحصيلة ازدياد عدد الفقراء في العراق وقد اكد تقرير خاص بالأمن الغذائي وظروف المعيشة وإصلاح البطاقة التموينية في العراق لعام 2011 أعدته وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي مع الأمم المتحدة أن ما يقارب المليونين شخص يعانون من الحرمان الغذائي في العراق مفردات البطاقة التموينية. (<http://www.alsumaria.tv/Alsumaria-news/52284/Iraq%20business%20news/ar>) بسبب اضطراب توزيع

ت- تدهور الوضع الأمني: إن لتدهور الوضع الأمني علاقة كبيرة بالفقر وما تبع ذلك من عمليات قتل وتهجير وانفجارات زادت من حدة الفقر وظهر لنا مصطلح فقراء بالإكراه (<http://www.niqash.org/articles/?id=1986&lang=ar>) إذ أن الوضع في العراق بدأ يتفاقم في ظل الاحتلال وخصوصاً ما يتعلق بالتهجير والمهجرين ومعظم ضحاياه من الأطفال والنساء ممن يستأصلون اجتماعياً وثقافياً ويخسرون الملكية من أغراض ومنازل وممتلكات أخرى، فضلاً عن خسارة الأعمال والأمن الغذائي وتحولهم إلى لاجئين في أوطانهم فأصبحت فقراء بالإكراه بعد ما كانوا أعزاء في ديارهم (<http://www.iaui.org/documents/1159/NDP%20-%20AR.pdf>) وفي إشارة من خلال تقرير لوزارة التخطيط حول السكان والقوى العاملة (UN, 2007) ذكر ذلك التقرير أن من الأمور التي مرت على العراق بعد عام 2003 هي ازدياد عدد المهجرين داخل العراق وخارجه حتى أشار ذلك التقرير إلى تقديرات منظمة الهجرة الدولية على أن خمس سكان العراق قد هجروا وهاجروا.

ث- التفاوت في توزيع الدخل: ومن تداعيات الفساد هو عدم العدالة في توزيع الدخل ويعد نمط توزيع الدخل من المؤشرات المهمة للاستدلال على حدة الفقر وتركز الثروات لدى الأفراد وشدة التوزيع الطبقي في المجتمع ويقصد بالتفاوت أن نسبة عالية من الدخل تكون منحصرة بين نسبة محددة من الأفراد والنسبة القليلة المتبقية هي موزعة على بقية أفراد المجتمع (النجفي وعبدالمجيد، 2008) ولقياس حجم التفاوت يستخدم منحني لورنز إذ يوضح العلاقة بين النسبة المئوية للمتجمعة من الأفراد والنسبة المئوية المتجمعة من جملته الإنفاق، وكلما كان المنحنى مقعراً إلى الأسفل دل على عدم التجانس في توزيع الدخل وكان التفاوت اكبر، ولقياس المسافة المحدودة بين الخط المائل والتفرع فإنه يستخدم معامل جيني والمعروف أن معامل جيني مؤشر

يتراوح بين (0 - 100) وعندما تساوي قيمة المعامل صفرًا فذلك يعني عدم وجود تفاوت في توزيع الدخل، وعندما يتعد عن الصفر فذلك يعني ابتداءً اتساع الهوة بين السكان في توزيع الدخل، وفي هذا الجانب فقد أشارت الإحصائيات الخاصة بالأمم المتحدة (UN, 2007) إلى أن نسبة معامل الجيني في العراق تجاوزت 30%.

أما الأسباب الخارجية التي زادت من حدة الفقر هي الحصار الاقتصادي الظالم عام 1990 والذي أدى إلى دخول كثير من الأسر العراقية عتبة الفقر واحتلال العراق عام 2003 وما تبعه كذلك من دخول كثير من الأسر عتبة الفقر وفي دراسة إحصائية عراقية بعنوان الفقر الغذائي و4 ملايين هم تحت خط الفقر بفعل الاحتلال، ومن الأسباب الخارجية أيضا التضخم العالمي وارتفاع مستوى الأسعار العام وقد أشار مدير البنك الدولي (<http://npc-ts.org/article331.html>) إلى أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية عالمياً بنسبة 36% تسبب في دخول المزيد من سكان العالم ضمن شريحة الفقراء وهذا الارتفاع أول ما يتأثر به هو الأسر العراقية لاعتماده على مفرات البطاقة التموينية والتي أصبح دورها شبه مغيب مما يجعل تلك الأسر بمحك مع ارتفاع الأسعار. أما الكوارث الطبيعية فان الفيضانات والسيول والتصحر مع قلة الخدمات المقدمة كذلك زادت من حدة الفقر في العراق فقد أكد تقرير صادر عن معاونيه التخطيط في محافظة نينوى بان مؤشر الفقر ازداد في السنوات الأخيرة بسبب هذه الكوارث الطبيعية (<http://almadapaper.net/ar/news/2795>) وحتى الزلازل بدت تتصاعد في المدينة مما يندرج بدخول اسر جديدة عتبة الفقر.

وأخيراً، فان حجم الفقر ككل في العراق وبحسب دراسة أعلنتها وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي أن ثلث العراق تحت خط الفقر (<http://www.yaqen.net/Portal/news.php?action=view&id=17562>) أما حصة محافظة نينوى منها ما يقارب 25% من نسبة العراق ككل أما دور الزكاة في القضاء على الفقر فيكفي أن الزكاة في عهد سيدنا عمر بن عبد العزيز قضت على الفقر فلم يعد هناك فقير تحت راية الأمة الإسلامية في ذلك الوقت.

ثانياً: ماهية البطالة وحجمها في محافظة نينوى

حقيقاً لا يمكن الفصل بين الفقر والبطالة لان احد أهم مؤثرات الفقر هي البطالة وفي دراسات عديدة اتضح أنها المؤثر الأكبر في زيادة حدة الفقر . والبطالة من المشاكل المعقدة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي وهي تعبر عن عجز في البنية التحتية وتراجع في الأداء الاقتصادي ونتيجة لتراجع دور الدولة وانسحابها من ميدان الإنتاج واعتمادها برامج الخصخصة وانشغالها في تغطية النفقات العسكرية وإهمالها لبقية القطاعات الاقتصادية إضافة إلى فرض الحصار الاقتصادي والإجراءات التي قامت بها سلطات الاحتلال بعد تغيير النظام المتمثلة بإلغاء هيكل الدولة العراقية أسهم في تسارع معدلات البطالة . (احمد , 2012) .

وتعرف البطالة بأنها "تعطل جانباً من قوة العمل المنتج اقتصادياً تطلبا اضطرارياً رغم القدرة والرغبة في العمل والإنتاج وللبطالة آثاراً مهمة جداً بل انه في دراسة حديثة بينت أن الثورات التي عصفت بالدول العربية التي تسمى بثورات الربيع العربي من أبرز مسبباتها تفاقم البطالة في تلك الدول (عبد، 2012) فالبطالة لها بعد سياسي وأحياناً هذا البعد يهز الحكومات ويؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي في البلد الذي تتفاقم فيه البطالة وتتمثل في مطالبة العاطلين عن العمل الحكومة بتوفير فرص العمل أو تقديم الإعانات لهم وأحياناً تتسع دائرة المطالبة وتؤدي إلى الاضطرابات السياسية وتدمير البنى التحتية وللبطالة آثاراً على العراق ككل وعلى محافظة نينوى بشكل خاص منها اقتصادية ومنها اجتماعية ومنها أمنية وان حجم البطالة في العراق ككل وبحسب دراسة حديثة اتضح أن نسبة البطالة للأعمار القادرة على العمل تجاوزت 30% ومحافظة نينوى حققت المركز الثاني بين المحافظات وحققت نسبة 42% للأعمار القادرة على العمل (خضير وجاسم، 2011).

أما دور الزكاة في القضاء على البطالة فذلك يعني كذلك القضاء على الفقر من خلال توفير مستلزمات العمل من آلات ومعدات وخامات للعمال حتى يتحولوا إلى طاقة إنتاجية وكذلك الإنفاق على البرامج التدريبية للشباب العاطل لتأهله للعمل في ضوء احتياجات سوق العمالة.

المحور الثالث: خطوات تفعيل مؤسسات الزكاة المعاصرة

إن الكلام حول دور الزكاة في القضاء على الفقر أو القضاء على البطالة لم يمكن أن يكون بعمل فردي فالذي تحقق للسلف الصالح من القضاء على الفقر لم يكن بدور فردي وكل مسلم يوجد بالزكاة للفقير كما عليه الأمر ألان فالذي تحقق هو بعمل مؤسسي ويعمل مشترك بين الأطراف جميعاً وهذه الأطراف هي ثلاثية الأبعاد فالبعد الأول هي الدولة في سن القوانين وإلزام الرعية بالعمل بتلك القوانين والامتثال لها والبعد الثاني هي المؤسسة التي تقوم بترجمة تلك القوانين وتطبيقها على الجميع والبعد الثالث هو المجتمع ككل في الامتثال للقوانين وإنجاح أو فشل تطبيق تلك القوانين.

ولوضع خطوات لتفعيل مؤسسات الزكاة المعاصرة بصورة عامة ومؤسسة الزكاة في محافظة نينوى بصورة خاصة يجب ان تقسم تلك الخطوات بين الأبعاد الثلاث أعلاه وهي كالآتي:

أولاً: دور الدولة في تفعيل مؤسسة الزكاة

للدولة الدور الأهم في تفعيل مؤسسات الزكاة فهي تسن القوانين التي تخدم عمل تلك المؤسسات وتهيئ المستلزمات التي تجعل المؤسسة أكثر فاعلية في المجتمع ومن المهام الملقى على عاتق الدولة ما يأتي:

- 1- التركيز على التوزيع أولاً فالمجتمع عندما يرى ان للمؤسسة آثار واضحة سوف يتعامل معها وهنا يجب ان يكون للمؤسسة حصة من الأموال ونصيب من الموازنة العامة للدولة فالأهداف التي تبغى الدولة تحقيقها في القضاء على الفقر والبطالة من خلال الموازنة لا ضير ان تكون من خلال المؤسسة على الأقل في بداية التفعيل حتى تستطيع الاعتماد على نفسها فيما بعد.
- 2- حث المجتمع على التعامل مع المؤسسة وتنمية الوعي الزكوي لديهم والتوسع في أنواع الأموال الخاضعة للزكاة من خلال إقرار قانون الزكاة لتنمية الحصيلة في المؤسسة.
- 3- حث المجتمع على دعم المؤسسة من خلال أنواع الصدقات الأخرى وان كلمة الصدقات تكون شاملة للإعانات والتبرعات والهبات والمساعدات والمنح والكفارات والنذور والوقف... وغيرها وبالأشكال النقدية والعينية.

- 4- دعم الوحدات الحكومية الأخرى لعمل مؤسسة الزكاة وإعفاء المتعامل مع المؤسسة من الضريبة أو تخفيض المبلغ من الضريبة المتحققة أو تخفيض المبلغ من الوعاء.
- 5- دعم الوحدات الحكومية الأخرى لعمل مؤسسة الزكاة من خلال تكوين قاعدة بيانات للمركزي وللمحتاج.
- 6- حث الدولة الجامعات والمعاهد من خلال التركيز على تهيئة مخرجات تتفع عمل المؤسسة.
- 7- اختيار كادر حسن ومؤهل ومتخصص للعمل داخل تلك المؤسسات.
- 8- الرقابة على أعمال تلك المؤسسة وبذلك تتحقق الرقابة الخارجية.

ثانياً: دور المجتمع في تفعيل مؤسسة الزكاة

- يتوقف نجاح أو فشل مؤسسات الزكاة على المجتمع المحيط به فالمجتمع بحسب رأي الأحناف إما مكلف بدفع الزكاة أو مستحق للزكاة فالمكلف بدفع الزكاة يكون في مأمن كلما تناقص أو قل عدد المستحقين للزكاة فالمستحق للزكاة والذي يأتي بالمرتبة الأولى وهو الفقير قد يكون في صدره شي من الغني وعندما تقوم المؤسسة بأخذ الأموال من الغني وإعطاءها للفقير فإنها بذلك ساهمت في إزالة الحقد والضعينة والكراهية بين صفوف هذا المجتمع (المليجي وعبداقادر، 2011) ودور المجتمع يكمن في الآتي:
- 1- الضغط على الدولة بان تولى مؤسسة الزكاة الاهتمام الأكبر وان يكون هذا مطلب شعبي خصوصاً ان الإسلام هو الدين الرسمي للدول الإسلامية فالمطلوب منها ان تطبق شعائر الإسلام وان تولى الزكاة ومؤسساتها الاهتمام الأول.
 - 2- المكلف بدفع الزكاة يجب ان يتعامل مع المؤسسة بكل شفافية وان يدعم المؤسسة بكل ما يستطيع دعمه من زكاة وصدقات وقرض حسن وغيرها من الأمور.
 - 3- المستحق للزكاة لا يكون طماعاً وجشعاً بل يتذكر دائماً انه ليس المستحق الوحيد للزكاة.
 - 4- المجتمع يراقب عمل المؤسسة خوفاً من الفساد وبذلك تتحقق الرقابة الشعبية.
 - 5- المجتمع يدعم المؤسسة إعلامياً.

ثالثاً: دور القائمين على مؤسسة الزكاة في تفعيلها

- إن دور القائمين على عمل المؤسسة دوراً مهماً جداً من خلال الالتزام بالتقوى أولاً وأخيراً لأن التعامل مع الأموال يستلزم وجود التقى وان يكونوا ملمين بالمذاهب الأربعة المعتمدة وان يكونوا بعيدين عن السياسة وعن الخلافات السياسية والانتماءات الحزبية وان يستفادوا من تجارب مؤسسات الزكاة التي لها باع كبير في التطبيق ودور القائمين يكمن في الآتي:
- 1- التوسع في أنواع الأموال الخاضعة للزكاة بشرط ان تكون تلك الأموال تتفق مع شروط الخسوع.
 - 2- قبول العمل التطوعي من قبل القائمين على المساجد وغيرهم لترشيد النفقات الإدارية.
 - 3- توحيد الجباية والتحصيل على مستوى المدينة ككل لتتحقق ثمرات تخفيض الفقر والبطالة.
 - 4- إقامة علاقات طيبة مع الخاضعين للزكاة وان تكون هناك سرية للمعلومات.
 - 5- تنمية الوعي الزكوي لدى المجتمع من خلال التوعية بفرصة الزكاة ونشر الإعلانات واللوحات والحلقات النقاشية لإبراز دور مؤسسات الزكاة في جباية وتوزيع الزكاة.
 - 6- تنمية آليات البحث الاجتماعي لتحديد المستحقين الحقيقيين.
 - 7- دعم الفقراء أولاً والوقوف على أسباب فقرهم.
 - 8- دعم القادرين على العمل والذين يصنفون ضمن البطالة الإجبارية من خلال شراء الأدوات التي يحتاجونها بالعمل.
 - 9- استخدام تقنيات المعلومات من خلال إنشاء موقع للمؤسسة على شبكة الإنترنت، يعرف بطبيعة أعمالها ونشاطاتها ويقدم خدمة التحاسب الزكوي على الموقع.
 - 10- تحقيق الشفافية الخاصة بعمل المؤسسة لكي يكون المجتمع على إمام بالأموال من أين جاءت والى أين ذهبت.
 - 11- تحقيق الرقابة الداخلية على جميع الأعمال.

المناقشة الختامية على الورقة العلمية

يعد الفقر والبطالة من الأمراض التي فتكت في الأمة الإسلامية ومن جراء هذه الأمراض ظهرت لنا مشاكل عديدة كذلك زادت من حدة هذه الأمراض ومنها الفساد والتفاوت في توزيع الدخل والنقص الغذائي والتدهور الأمني والتضخم وغيرها ولعلاج هذه المشاكل يجب القضاء على الفقر والبطالة.

كثيرة هي المعالجات التي وضعت للقضاء عليهم الا ان تلك المعالجات لم تحقق الغاية المنشودة لانها لم تكن باختيار رباني فقد وضع المولى (Y) خارطة طريق للقضاء عليهم من خلال جمع الأموال من قبل ولي الأمر لقوله (Y) (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ) التوبة-103 وكذلك قوله (Y) (الَّذِينَ إِذَا مَكَانَهُمْ فِي الْأَرْضِ أَحْمَقُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ) الحج -41، ثم صرف تلك الأموال من خلال التوزيع الرباني لقوله (Y) (إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ) (التوبة-60)، هذا العمل المناط بولي الأمر يتحقق الآن من خلال مؤسسات الزكاة.

ومؤسسات الزكاة العاملة في الدول الإسلامية انقسمت بين نوعين إلزامي وطوعي ويعد صندوق محافظة نينوى من الصور الطوعية والتي ليس لها دور فاعل في المدينة ولكي يكون عمل تلك المؤسسة مفعلاً في المجتمع يجب ان يكون هناك تكامل بين المحاور الثلاث دور للدولة ودور للمجتمع ودور للمؤسسة وعندما ستكون المؤسسة مفعلة فان الدولة سنحظى بنصر الله (Y) كما استنبط ذلك العلماء من قوله (Y) (وَلْيُنْصَرْنَ لِلَّهِ مَن يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ*الَّذِينَ إِذَا مَكَانَهُمْ فِي الْأَرْضِ أَحْمَقُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَاللَّهُ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ) (الحج-40-41).

وكذلك الدولة ستحقق القضاء على الفقر والبطالة من خلال تلك المؤسسة وبالحصيلة المستفيدة الأول والأخير هو المجتمع من جراء ذلك التفعيل فالغني تطهرت أمواله والفقير سدت حاجاته.

المراجع

القرآن الكريم

سنن الترمذي، كتاب الزهد، السلسلة الصحيحة ، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية.

الكتب

سلامه، عابدين احمد. (2001). *التطبيق التطوعي والإلزامي للزكاة دراسة عن السودان*, ضمن بحوث المؤتمر الثالث للزكاة المنعقد في ماليزيا، الطبعة الثانية، مكتبة الملك فهد، السعودية.
السلطان، سلطان بن محمد علي. (1986). *الزكاة تطبيق محاسبي معاصر*، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.
المليجي، فؤاد السيد وعبد القادر، هيببت محمد. (2011). *محاسبة الزكاة، الدار الجامعية، القاهرة مصر*.
النجفي، سالم توفيق، وعبد المجيد، أحمد فتحي. (2008). *السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي*, مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.

المجلات العلمية

أحمد، مالك عبدالحسين. (2012). *البطالة في العراق الأسباب والنتائج والمعالجات، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، مجلد 1: 91-104*.
الترابي، البشير على حمد. (2005). *مفهوم الفساد وأنواعه في ضوء نصوص القرآن الكريم والسنة المطهرة، مجلة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، عدد 11، السودان*.
جمهورية العراق، جريدة الوقائع العراقية، العدد (3155) في 22/6/1987 والعدد (3797)، في 25/10/1999.
حميش، عبدالحق. (2008). *تفعيل دور ديوان الزكاة في المجتمعات الإسلامية المعاصرة، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، مجلد 23، عدد 73، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت*.
خضير، منعم أحمد وجاسم، ياسين موسى. (2011). *قياس العلاقة بين البطالة والجريمة في محافظة صلاح الدين للمدة (2004-2009)*، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العراق، الإصدار 33: 103-122.
راهي، محمد غالي. (2009). *الفساد المالي والإداري في العراق وسبل معالجته، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الكوفة، العراق، مجلد 1: 196-221*.
عمرو هشام محمد، عبد الرحمن نجم. (2011). *ظاهرة الفقر في العراق: الواقع والمعالجات (للمدة 1976-2006)*، *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة التاسعة، العدد 28، الجامعة المستنصرية*.
البياسري، ابراهيم جاسم. (2013). *التنمية الاقتصادية في العراق... الواقع والمعوقات، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العراق، الإصدار 9: 284-300*.
البياسري، حميد ياسر. (2008). *مؤشرات الفقر في الوطن العربي- دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، جامعة القادسية، العراق، مجلد 11: 259-276*.

الرسائل العلمية

بو لحية، الطيب، 2005، دور الترويج في تفعيل مؤسسات الزكاة -حالة صندوق زكاة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سعد دحلب بالبيضاء، قسم التسويق الجزائر.
عبد، هشام عمر حمودي. (2012). *استخدام المعلومات المحاسبية وفقاً للمنهج المحاسبي الشرعي في صندوق الزكاة لمحافظة نينوى*. رسالة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.

الانترنت

<http://albayan.co.uk/article.aspx?id=1300>
<http://almadapaper.net/ar/news/2795>
<http://npc-ts.org/article331.html>
<http://www.alsumaria.tv/Alsumaria-news/52284/Iraq%20business%20news/ar>
<http://www.alwaei.com/site/index.php?cID=434>
<http://www.iauiraq.org/documents/1159/NDP%20-%20AR.pdf>
<http://www.iraq-ild.org/About.aspx>
<http://www.niqash.org/articles/?id=1986&lang=ar>
<http://www.yaqen.net/Portal/news.php?action=view&id=17562>
UN, World Development Indicator, 2007. <http://data.worldbank.org/indicator/si.pov.cini>